

Distr.
LIMITEDTD/B/51/L.4/Add.2
11 October 2004ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنميةمجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
البند ٣ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المقرر: السيد بارتريك كراي (جنوب أفريقيا)

المتكلمون:

| | |
|----------------|--|
| الاتحاد الروسي | الموظف المسؤول عن الأونكتاد |
| كولومبيا | الموظف المسؤول عن شعبة العولة واستراتيجيات التنمية |
| الصين | البرازيل عن مجموعة ال ٧٧ والصين |
| سويسرا | هولندا عن الاتحاد الأوروبي |
| مصر | أوروغواي عن مجموعة أمريكا اللاتينية |
| بيرو | ومنطقة البحر الكاريبي |
| سري لانكا | باكستان عن المجموعة الآسيوية والصين |
| كوبا | نيجيريا عن المجموعة الأفريقية |
| بيلاروس | إندونيسيا |
| فنزويلا | جمهورية إيران الإسلامية |

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وُترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلى العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax. No. 917 0056, Tel. No. 917 5656

الترباط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١ - للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، عُرضت على المجلس الوثيقة التالية:

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٤ (UNCTAD/TDR/2004) واستعراض عام).

٢ - وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد، عند عرضه هذا البند، إن الجزء الثاني من تقرير التجارة والتنمية يدرس بعناية القضايا والتحديات الناشئة من زيادة التكامل التجاري والمالي من منظور تاريخي ثم تأثير العوامل النقدية والمالية على جانب عرض صادرات البلدان النامية. ويبحث هذا الجزء الآثار المحددة التي أحدثتها انخفاض قيم العملات بشكل حاد ومفاجئ على الأداء التجاري للبلدان النامية ثم يتناول بالتحليل خيارات السياسات العامة فيما يتعلق بإدارة أسعار الصرف في بيئة مالية دولية غير مستقرة. ومضى يقول إن الجزء الأول من التقرير يستعرض، من منظور إمائي، الاتجاهات والتوقعات الحديثة في الاقتصاد العالمي.

٣ - وقال الموظف المسؤول عن شعبة العمولة واستراتيجيات التنمية إن النمو في الاقتصاد العالمي يكتسب زخماً وإن كانت هناك مخاطر تجعل التوقعات غير مؤكدة، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط، وأوجه التفاوت الكبيرة المستمرة في قوة الطلب المحلي فيما بين البلدان المتقدمة الرئيسية وفيما بين مختلف المناطق في العالم النامي، وتزايد الاختلافات التجارية بين الكتل الاقتصادية الرئيسية. وبالإضافة إلى وجود بيئة تجارية دولية مواتية وظروف مواتية على مستوى الاقتصاد الكلي، يؤكد التقرير أن السياسات العامة المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف، تحدد كذلك مدى حصول البلدان النامية على كل فوائد اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويوضح التقرير أن تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الداخل أدت في كثير من الأحيان إلى ارتفاع أسعار الصرف، مما شكّل خطراً على القدرة التنافسية التكاليفية للمصدرين المحليين. وأدى خروج رؤوس الأموال لاحقاً بشكل مفاجئ وكبير إلى استعادة القدرة التنافسية، مما أثر تأثيراً إيجابياً على الأداء التجاري للبلدان في الأجل القصير، لكنه أسفر عن نتائج سلبية في الأجلين المتوسط والطويل. وتتأثر البلدان التي لديها حساب رأسمالي مفتوح تأثيراً سريعاً بهذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال القصيرة الأجل. واختار عدد متزايد من البلدان النامية اتباع سياسات لتجنب المغالاة في تقييم العملة بالتدخل في أسواق الصرف وتكوين مبالغ كبيرة من الاحتياطيات الدولية. وقال المسؤول إنه يمكن مقاومة الضغوط التضخمية التي يمكن أن تصاحب هذه

السياسات باللجوء إلى تدابير السياسات غير النقدية. ومع ذلك، أشار إلى أنه ليس في استطاعة جميع البلدان أن تتحكم في آن واحد في حركات أسعار صرفها وأن تبلغ الأسعار المستهدفة. ومن ثم فهناك حاجة إلى إقامة نظام نقدي متعدد الأطراف حقيقة ومستند إلى قواعد.

٤ - وقال ممثل البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن نمط التجارة العالمية قد تغير بطرق ملحوظة منذ أوائل الستينات، وتحديدًا مع ظهور مصدرين جدد للصناعات التحويلية، وبخاصة في شرق آسيا. ومع ذلك، قال إن عددًا كبيراً من البلدان النامية قد خفضت إيراداتها التجارية منذ منتصف الثمانينات رغم زيادة حجم تجارتها. ومضى يقول إن الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية توحى بقدر من الأمل في تغير هذه الحالة مع تزايد أهمية دور البلدان النامية في مجال الإنتاج والاستهلاك والتجارة وتوفير الموارد مع تكثيف التكامل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة. وقال أيضاً إن ذلك يؤكد الحاجة إلى تعزيز النمو في البلدان النامية، باعتباره حاسم الأهمية لضمان نمو الاقتصاد العالمي وصون الرخاء الاقتصادي في البلدان المتقدمة. ومن المهم بالتالي أن تعيد البلدان المتقدمة تقييم سياساتها، بالإضافة إلى برامجها الخاصة بالتعاون الإنمائي.

٥ - وأشار ممثل البرازيل إلى أن الحاجة إلى زيادة مجال التحرك المتاح للسياسات، التي سبق أن احتلت الصدارة في الدورة الأولى للأونكتاد، قد حظيت باعتراف رسمي في أثناء الأونكتاد الحادي عشر، في الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو. وأكد في هذا الصدد أهمية "الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج إنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية". ويهدف الاقتراح إلى وضع الشواغل الإنمائية، بما في ذلك الحاجة إلى صون مجال التحرك المتاح للسياسات في البلدان النامية، في صدارة نظام الملكية الفكرية. وقال إن عددًا كبيراً من البلدان النامية قد عانى خلال العقدين الماضيين من تناقص الخيارات المتاحة للسياسات. ورأى أن ذلك يمكن أن يُعزى جزئياً إلى اعتماد قواعد والتزامات جديدة في النظامين التجاري والمالي، بالإضافة إلى زيادة الرقابة. لكنه قال إن هناك عوامل لا تقل أهمية تتمثل في تأثير الافتراضات والأحكام المسبقة التي تشوش وسائل وغايات التنمية والتي ثبت أنها حلول تكنوقراطية بسيطة لا تأخذ في حسابها الاختلافات والمعوقات الوطنية.

٦ - وأكد ممثل البرازيل من جديد الحاجة إلى تحسين الاتساق على المستوى العام لدعم التنمية. وأوضح أنه على جميع البلدان أن تدرك أن أعمالها يمكن أن تؤثر على الآخرين وأن تتصرف بناء على ذلك. وقال إن إجراءات السياسات المتخذة في الاقتصادات الرئيسية تنعكس بشكل غير متجانس على جميع أجزاء النظام، وإنه يتعين على الاقتصادات المتمتعة بالقدرات المالية والتقنية والمؤسسية اللازمة لمعالجة أي اختلالات محتملة في نمط تدفقات التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا أن تسهم في ضمان الدرجة اللازمة من الاستقرار الاقتصادي العالمي. ويشير تقرير التجارة والتنمية إلى أنه مع عدم وجود معالجة متكاملة بشكل سليم للعلاقات الاقتصادية الدولية، قد يتسبب تدفق رؤوس الأموال بلا قيود في حدوث ثغرات واضحة بين التمويل الدولي والتنمية المنتجة، مما يفسح

الجال أمام تأثير الحركات النقدية المستقلة تأثيراً عميقاً من جديد على آفاق التجارة والنمو في أفقر البلدان. ورأى أن دعوة التقرير إلى إيجاد حل متعدد الأطراف حقيقة لتقلبات العملات تأتي في حينها.

٧- وأشار ممثل البرازيل إلى أنه بتحليل الاتجاهات الحديثة في الاستثمار الأجنبي المباشر، يبحث تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ أيضاً جانباً هاماً من النقاش المتصل بالترابط. وقال إنه رغم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية كمجموعة في عام ٢٠٠٣، ظل عدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض يواجه صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التي يمكن أن تسهم في التنمية. ورأى أن تركيز تقرير الاستثمار العالمي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات يأتي في حينه نظراً لأهمية قطاع الخدمات في كفاءة أداء أي اقتصاد وفي التخفيف من حدة الفقر. وأشار إلى أهمية ابتكار الأدوات اللازمة لمقاومة الممارسات التجارية التقييدية والممانعة للمنافسة التي تتبعها الشركات عبر الوطنية، وضرورة تجنب التركيز فقط على قيود الأنظمة المنشأة بتكليف من الحكومات. وذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات يمكن أن يجلب رؤوس الأموال ويساعد في الوفاء باحتياجات التمويل المحلية، ويؤدي إلى تحسن نوعية الخدمات ونقل التكنولوجيا، لكنه أشار إلى ضرورة وضع سياسات مرسومة بعناية حكيمة لضمان تحقيق الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويساهم تقرير الاستثمار العالمي أيضاً إسهاماً مفيداً في النقاش الدائر بشأن الحصول على الخدمات من مصادر خارجية مما قد يساعد عدداً كبيراً من البلدان النامية على تنمية قدرات التصدير وخلق فرص عمل جديدة.

٨- ووافقت ممثلة هولندا، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، على أن النمو الأطول أجلاً والفرص التجارية لأكثر الاقتصادات تقدماً تتوقف أيضاً على زيادة القدرة الصناعية والأسواق في أفقر البلدان، كما وافقت على الدعوة إلى اتباع نهج جماعي على المستوى العالمي أو الإقليمي، يكفل تعزيز الاتساق بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية. وأكدت أن ذلك لا يحسم مسألة تحديد الصيغ التي ينبغي أن تتخذها هذه النظم، بالإضافة إلى طرائق تفاعلها. ورحبت بإسهام الأونكتاد في هذا النقاش، نظراً لولايته المتصلة بتوفير منظور متعدد التخصصات، لكنها أكدت أن العناصر الفاعلة الرئيسية في هذه المسائل هي منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة ومؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية. وبالنسبة لمفهوم مجال التحرك المتاح للسياسات، أشارت إلى وجود احتمال بأن يُستخدم مجال التحرك استخداماً غير ملائم مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً على البلدان الأخرى. ويتفاوت نطاق استخدام مجال التحرك المتاح للسياسات بين بلد وآخر وبين حالة وأخرى. وقالت إنه سيتعين على البلدان دائماً أن تدرس تأثير استخداماتها لأدوات السياسات على البلدان الأخرى، في الإطار الثنائي والإطار الأوسع المتعدد الأطراف على حد سواء. وقالت إنه لا توجد صيغة واحدة صالحة للجميع. فعلى سبيل المثال، رغم لجوء بعض البلدان النامية المتطورة إلى استخدام مجال التحرك المتاح لسياساتها للحفاظ على أسعار صرف منخفضة عمداً لعملائها، فلا يمكن التوصية باتباع هذا النهج في جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. واقترحت ألا يكتفي الأونكتاد بتحديد الاستراتيجيات التي ثبت نجاحها في أنحاء معينة من العالم وفي أوقات

معينة، وأن يقدم مخططات بديلة مستندة إلى بعض الافتراضات المعقولة، بما في ذلك المخططات التي قد تستلزم عملاً متضافراً من جانب المجتمع الدولي.

٩- وقال ممثل أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب مزيداً من الاتساق بين العمليات والمفاوضات الدولية، وبصورة رئيسية في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا، ومختلف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من أجل تعجيل النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. وقال إنه كما أُشير في تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٤، شهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انتعاشاً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، بعد فترة ركود طويلة. ومع ذلك، فإن حدوث هذا الانتعاش كنتيجة لزيادة أسعار صادرات أمريكا اللاتينية والانخفاض في أسعار الفائدة الدولية يؤكد سرعة تأثير اقتصادات أمريكا اللاتينية بحركات أسعار السلع الأساسية وظروف الأسواق المالية الدولية. ولذا فهناك شكوك في حجم الانتعاش ومدى استدامته. وذكر أنه لتحديد مدى استناد التحسن في الوضع الخارجي للمنطقة إلى الاتجاهات الطويلة الأجل أو التقلبات القصيرة الأجل، ينبغي مراعاة ثلاثة عناصر. فأولاً، إن الحالة ليست متماثلة في مختلف اقتصادات المنطقة؛ وثانياً، إن العوامل القصيرة الأجل التي ساعدت معظم اقتصادات المنطقة يمكن أن تختفي سريعاً؛ وثالثاً، إن العوامل الهيكلية التي حالت دون تحقيق نمو سريع ومتواصل، مثل البطالة والتفاوت في توزيع الدخل، والديون الخارجية وانخفاض مستويات الاستثمار، لا تزال موجودة. ولكي يُترجم الانتعاش إلى نمو متواصل، يجب أن تعزز السياسات الوطنية انتعاش الاستثمار والتوظيف بصورة أفضل، ولكن هناك في الوقت ذاته حاجة إلى وضع إطار دولي جديد أنسب للتنمية وتحسين ودعم الاتساق بين النظم التجارية والمالية والنقدية الدولية. وفيما يتعلق بالنظام التجاري الدولي، أشار إلى ضرورة إدخال تحسينات كبيرة على النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار أهداف الدوحة، وبخاصة وضع قواعد عادلة للتجارة في السلع والخدمات المهمة للمنطقة وإتاحة فرص غير مشوهة للوصول إلى جميع الأسواق. ويجب أيضاً تجنب الآثار المزعزعة للاستقرار التي قد تحدثها الأسواق المالية الدولية على الاقتصادات النامية، نظراً لما قد تؤدي إليه من إلغاء المكاسب التي تحققت في التجارة. وأكد أن هذا عنصر رئيسي لأنه، بخلاف توافر بيئة تجارية دولية مواتية، تحتاج البلدان النامية إلى شركات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لزيادة فوائدها اندماجها في الاقتصاد العالمي إلى أقصى حد. ومن العوامل الكثيرة التي تؤثر على القدرة التنافسية، يجب مراعاة السياسات الاقتصادية الكلية، وبصورة رئيسية السياسات المتصلة بأسعار الفائدة، وهي عنصر رئيسي للاستثمار المحلي، وأسعار الصرف، وهي عنصر رئيسي للأداء في مجال التجارة الدولية. وقال إن الاتساق هو وحده الذي يضمن استفادة البلدان النامية من زيادة التكامل التجاري والمالي في إقامة حلقة حميدة بين التمويل الخارجي والاستثمار المحلي وزيادة الصادرات. ونظراً لولايته، ينهض الأونكتاد بدور رئيسي في تحديد العناصر اللازمة لصياغة استراتيجية عالمية متسقة تدمج البعد الإنمائي في العمليات العالمية.

١٠- وقال ممثل باكستان، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، إن العولمة قد تكون إيديولوجية واقعية حديثة الوجود يمكن أن تحدث آثاراً إنمائية بعيدة المدى، لكن الواقع يناقض التوقعات حتى الآن. وأوضح أن

التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقتها العولمة قد فاقت قدرات عدد كبير من البلدان النامية على معالجة نتائجها. فبينما تنعم البلدان المتقدمة بالمكاسب، لا تزال البلدان النامية تعاني من حجم ضخم من المشاكل، بما في ذلك الفقر، ونقص الموارد المالية اللازمة للتنمية، وأعباء الديون الثقيلة مع ما يرتبط بها من تدفقات عكسية لرؤوس الأموال المتجهة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وزيادة المخاطر المالية، وانخفاض مستويات التنمية التكنولوجية. وأشار إلى أن هذه المشاكل لا تعوق التنمية السليمة للاقتصاد العالمي فحسب بل تشكل أيضاً تهديداً للأمن العالمي. وتتفاقم هذه المشاكل نتيجة لتناقص مجال التحرك المتاح للسياسات بينما تكافح البلدان النامية من أجل الإبقاء على قدر من التحكم في سيادتها لمنع ظهور التخلف. ومن المفارقة أنه بينما يدعو أنصار العولمة إلى تحسين شؤون الحكم الوطني تتعدى المجموعة الحالية من القواعد العالمية تدريجياً على مجال التحرك الأساسي المتاح للسياسات.

١١- وفيما يتعلق بالشكوك التي أعرب عنها في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤ بشأن استدامة نمط النمو الحالي للاقتصاد العالمي، وبخاصة اعتماده على استمرار التوسع في الولايات المتحدة، قال إن آخر التطورات التي شهدتها آسيا يمكن أن تسهم إلى حد ما في معالجة هذا الاحتلال. وأوضح أن القطاع الخارجي السريع النمو في آسيا قد تممه طلب محلي قوي في المنطقة. ومن المتوقع أن يتجاوز نمو الواردات نمو الصادرات هذا العام. ومع تناقص الفوائض التجارية، قد تتضاءل سرعة تراكم الاحتياطيات الآسيوية. ويفسر تأثير التوسع التجاري على الدخل جزئياً هذه الظاهرة. وهناك سبب آخر هو حفز النمو الاقتصادي السريع للطلب على مجموعة متنوعة من السلع.

١٢- وهناك شواغل خطيرة تتمثل في ببطء النمو، وركود متوسط نصيب الفرد من الدخل واستمرار الاعتماد على السلع الأساسية في معظم أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، وتزايد احتمالات عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ذلك الجزء من العالم. ويؤكد نمط النمو الحالي المهش والواهي الحاجة إلى إعادة تفكير جماعية ترمي إلى تحقيق تنمية واسعة النطاق ومتزامنة. ولتجنب تزايد الفجوة الإنمائية وسدها في نهاية المطاف، اقترح اتباع نهج شامل وتعاوني يتألف من سبع نقاط: ١٠ قدر من الاستقامة الفكرية المستندة إلى نهج إنمائي شامل وموجه نحو الناس؛ ٢٠ إدارة سليمة للعولمة تكفل هياكل شاملة وشفافة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والدولية؛ ٣٠ إتمام برنامج عمل الدوحة الرامي إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف منصف وعادل؛ ٤٠ فرص عادلة للحصول على المعرفة والتكنولوجيا؛ ٥٠ تمويل كافٍ ومبتكر للتنمية يشمل تخفيف عبء الديون وتحويل الديون؛ ٦٠ المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ٧٠ مجال تحرك للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني لصياغة الاستراتيجيات الإنمائية وتشكيلها وفقاً للاحتياجات والظروف المحددة للبلدان. ويمنح توافق آراء ساو باولو الأونكتاد ولاية صحيحة للعمل الفني في كل من هذه المجالات.

١٣- وقال ممثل نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إن التطورات الأخيرة في السوق العالمية للنفط تظهر أن الإجراءات أو الأحداث التي يشهدها بلد يمكن أن تنعكس على بقية أنحاء العالم. وهذا الترابط يمكن أن يفيد الاقتصاد العالمي، كما يتضح من الروابط التجارية والمالية بين الولايات المتحدة وآسيا، وبخاصة الصين، وهي الروابط التي لا تؤدي إلى دفع النمو العالمي فحسب بل تفيد أيضاً مناطق البلدان النامية الأخرى بطرق منها على سبيل المثال زيادة الطلب على السلع الأولية. وقال إن أفريقيا، بالرغم من التشاؤم الواسع الانتشار والوعي باحتمال عدم تمكن القارة من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تقليل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، تستفيد أيضاً من هذه الروابط، فقد زادت تجارة أفريقيا مع الصين زيادة حادة خلال عام ٢٠٠٣. غير أن الترابط قد يحدث أيضاً آثاراً عكسية. فالنمو العالمي قد يهدده ببطء متزامن في الولايات المتحدة وآسيا، لا يوازنه نمو في المراكز الاقتصادية الرئيسية الأخرى. ويشير الشعور المنتشر بأن الاختلالات الاقتصادية الكلية في الولايات واندعاش الاستثمارات في آسيا قد لا تستمر إلى احتمال حدوث هبوط تصحيحي عنيف في الاقتصاد العالمي. وفضلاً عن ذلك فإن حدوث انخفاض حاد في قيمة الدولار قد يحد من الطلب في الولايات المتحدة ويوقف النمو المعتمد على الصادرات في آسيا. وذكر أن سعر الصرف يمكن أن يكون أداة رئيسية للسياسات التجارية، لكن تخفيض قيم العملات بدرجة كبيرة قد لا يحقق الزيادة المنشودة في القدرة التنافسية التكاليفية بل إنه قد يؤدي إلى ضغوط في اتجاه الحمائية التجارية، وما يصاحب ذلك من مخاطر على الاقتصاد العالمي. ورأى أن انعدام الاتساق هذا بين النظام التجاري الدولي والنظام النقدي والمالي الدولي يدعو إلى النظر في اقتراح تقرير التنمية والتجارة الداعي إلى البحث عن نظام ملائم لأسعار الصرف على المستويين الإقليمي والعالمي.

١٤- وأشار ممثل نيجيريا إلى أن ارتفاع أسعار النفط يشكل خطراً آخر على النمو العالمي. فرغم أن ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى الطلب الضخم في قطبي النمو، بالإضافة إلى قيود العرض، فإن المخاوف من تعطل الإمدادات تزيد من حدة المضاربة. ويرى البعض أن الارتفاع في أسعار النفط ارتفاع مؤقت ومن المستبعد أن يضر بالاقتصادات المتقدمة نظراً لانخفاض الظروف التضخمية السائدة فيها. لكن هذه الحالة قد يصعب عكسها. وأكد البعض الآخر أن خطورة الحالة تستدعي التعاون بين المنتجين والمستهلكين للحد من تقلبات الأسعار. ورأى أن هذا اقتراح جذاب لتحقيق الاتساق بين السياسات، لأن التعاون بين المنتجين والمستهلكين لا يحظى في كثير من الأحيان بالقبول كحل ممكن في التجارة في السلع الأساسية الأخرى. وقال إن البلدان النامية المستوردة للنفط، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ستواجه صعوبات إضافية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وإلها ستحتاج إلى المساعدة. ورأى أن الاقتراحات الأخيرة الداعية إلى تخفيف عبء الديون عن كاهل بعض هذه البلدان جديرة بالترحيب في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود محددة لزيادة كمية المساعدات وجودتها وفعاليتها.

١٥- وأشار ممثل نيجيريا إلى أن اتساق السياسات يتطلب توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، ليس فقط بسبب مساهمة بعض البلدان النامية في النمو العالمي بل أيضاً

لأن إدارة العولمة تستلزم ضمان اتساق السياسات لصالح التنمية. وتعاني عدة بلدان في أفريقيا من معوقات خطيرة للقدرات لكنها شرعت في مفاوضات على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وأيد حاجة البلدان النامية إلى زيادة مجال التحرك المتاح للسياسات، مما يعني ضمناً أنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد مناسب للجميع لتحقيق التنمية وأن القواعد الدولية ينبغي ألا تلغي مجال وخيارات السياسات العامة المحلية.

١٦- وقال ممثل **إندونيسيا** إنه بالرغم من حدوث انتعاش اقتصادي عالمي فقد لا يكون مستداماً بسبب التحديات التي تفرضها الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة وعدم استقرار أسعار النفط وأسعار الصرف. ومضى يقول إنه ينبغي إدارة هذه التحديات بعناية لتجنب الإضرار بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية. ونظراً لأن التقلبات السائدة في الأسواق المالية الدولية وتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة وتحد من القدرة التنافسية للمصدرين في البلدان النامية، يثور التساؤل حول الوسائل التي تسمح للنظام التجاري الدولي بمعالجة آثار تقلبات أسعار الصرف على التجار. ورغم أن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) يشمل أحكاماً خاصة بموازين المدفوعات، فإن ما يرتبط بها من شروط صارمة جعل من الصعب على البلدان النامية التمسك بها. كما أن الحكم المتعلق بعدم الاستقرار في التدفقات المالية وحساب رأس المال يستحق مزيداً من الاهتمام في المفاوضات التجارية المقبلة. وهناك حاجة إلى اتباع أدوات جديدة للسياسات لمساعدة البلدان النامية على الاقتراب من مستويات الكفاءة والوفرة التي حققتها البلدان المتقدمة وتحسين رفاه سكانها بجميع فئاتهم. وأكد أنه في عالم اليوم الذي يسوده الترابط، يحقق النجاح في تنمية واندماج البلدان النامية مصلحة مشتركة لجميع البلدان. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة وتكثيف عمله التحليلي، وتوسيع برامجه الخاصة بالمساعدة التقنية للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية التي تواجه تحديات معقدة ناجمة عن تحرير التجارة والعولمة. وينبغي أن يجري الأونكتاد أيضاً مزيداً من الدراسات بشأن الوسائل التي تمكن منظمة التجارة العالمية من معالجة تقلبات أسعار الصرف وتفعيل مفهوم مجال التحرك المتاح للسياسات، بالإضافة إلى تعزيز عملها التحليلي لتشجيع الشركات عبر الوطنية على تنفيذ شرط المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأشار إلى أن تشجيع انتعاج سياسات متسقة في إطار أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات الدولية وبينها حاسم الأهمية في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن عدداً من الاجتماعات والتقارير الحديثة أو الشبكة يعطي قوة دفع جديدة لتعددية الأطراف واتخاذ القرارات بصورة جماعية على المستوى الدولي. وقد تأثرت الجغرافية الجديدة للتجارة الدولية بتزايد أهمية العلاقات بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى آثار توسيع الاتحاد الأوروبي، والتدابير الجديدة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية، والمعاهدات الثنائية. ورأى أنه ينبغي أن يجري الأونكتاد تحليلاً لتأثير هذه العوامل على التجارة الدولية بغية إدخال التنمية في صلب المفاوضات التجارية الدولية.

١٨- وأشار إلى أن قضية الطاقة تتزايد أهمية وتعقيداً، وأضاف أن التحديات التي تواجهها بعض البلدان النامية في الوصول إلى مصادر الطاقة ستضرب بجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ورأى أن عدم مشاركة بعض أهم مصدري الطاقة في عملية اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية يعوق التوصل إلى حلول مستمرة في هذا القطاع. وأشار إلى أن إنشاء الفرقة العاملة المعنية بالطاقة في الأمم المتحدة وإعداد برنامج الأمم المتحدة للطاقة، والحوار بين المنتجين والمستهلكين، ومشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في مختلف المبادرات يمكن أن تؤدي إلى تعاون طويل الأجل بين جميع الأطراف أصحاب المصلحة. وشجع الأونكتاد على القيام بدور فعال في هذه العملية وزيادة علاقاته مع منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية. وقال إنه خلال العقود الماضية، سعى عدد كبير من البلدان النامية إلى تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات العالمية، لكن فشل نموذج الانفتاح جعل تحقيق الأهداف الإنمائية أشد صعوبة مما كان عليه منذ عشرين عاماً. وتعاني معظم البلدان النامية من عدم الاهتمام باحتياجاتها الإنمائية المحددة وعدم الاتساق بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية. ورأى أن تحقيق التوازن بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والنظم الدولية يمكن أن يسمح للبلدان النامية بالاندماج بالكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٩- وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه من الواضح بشكل متزايد أن معالجة التحديات والأخطار في المجال الاجتماعي والاقتصادي وحلّ المشاكل السياسية العالمية مسألتان مترابطتان. ويشكل الطابع غير المنضبط وغير المتكافئ الذي تتسم به العولمة عبئاً إضافياً على الاقتصاد العالمي ويعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان، ويغذي عناصر الأزمات في العديد من البلدان والمناطق في العالم. وهذا بدوره، يفاقم مشاكل الأمن الدولي القائمة بالفعل ويؤدي إلى ظهور أخطار وتحديات جديدة، مثل الإرهاب الدولي، الذي أصبح يشكل عائقاً أمام السير السليم للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وتنفيذ الأهداف الإنمائية. وهناك حاجة إلى نهج شامل ومشترك لضمان إدارة عملية العولمة بشكل فعال والحد من آثارها السلبية. ولزيادة تنسيق السياسات التجارية والنقدية والمالية والاستثمارية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي أهمية بالغة في هذا السياق. وفي عصر العولمة هذا، يمكن استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تضافر جميع أعضاء المجتمع العالمي. وتسهم روسيا، من جانبها، في تحديد الأهداف، فهي أحد البلدان في مجموعة الثماني التي أتاحت أكبر قدر من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وجاء ترتيب روسيا في المرتبة الأولى من حيث نسبة تخفيف الديون إلى الدخل. كذلك منحت روسيا البلدان النامية أفضليات تجارية هامة، ويجري استيراد منتجات أقل البلدان نمواً معفاة من الرسوم الجمركية. وأضاف قائلاً إنه لا يمكن للجهود المبذولة على الصعيد الدولي أن تكفل بالنجاح إلا إذا كانت مصحوبة بمياكل أساسية اجتماعية واقتصادية وسياسات مالية واستثمارية جيدة التصميم على الصعيد الوطني.

٢٠- ولاحظ ممثل كولومبيا أهمية الأمن العالمي في معرض حديثه عن الترابط والمسائل الاقتصادية الدولية من منظور التجارة والتنمية. وأضاف قائلاً إن الفقر الذي يؤثر على الملايين من الناس في العالم يشكل مصدراً لعدم الاستقرار. وتنعكس العولمة في العديد من العوامل، مثل قواعد التجارة، وأسعار الصرف، والتدهور البيئي، والمهجرة، وحالات النزاع، والاتجار بالمخدرات، والتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالتجارة، من الأساسي أن يعمل النظام المتعدد الأطراف وفقاً للأهداف الأوسع للتنمية البشرية. وهناك حاجة إلى تعاون دولي لتحقيق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن. وهناك حاجة أيضاً إلى المزيد من التعاون التقني، وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية القائمة أمام التجارة، وإحراز تقدم نحو حرية تنقل الناس وتحرير تجارة الخدمات. وعموماً، ينبغي إحراز تقدم في الوفاء بجميع الالتزامات المحددة في برنامج عمل الدوحة ومؤتمرات الأمم المتحدة. وتشكل مكافحة الفقر عنصراً رئيسياً في الأمن العالمي في عالم مترابط. وفيما يتعلق بالبلدان النامية التي توجد فيها حالات عنف ونزاع، يتمثل التحدي في تحقيق الإنصاف والتماusk الاجتماعي، وقيام السلطات بالدفاع عن السكان المدنيين عن طريق إجراءات مشروعة. ويجب أيضاً أن تواصل المصارف المتعددة الأطراف تقديم الدعم وأن تفهم بصورة أفضل الاحتياجات المحددة للبلدان النامية من الأسواق المالية. وبغية توطيد الأمن العالمي، ينبغي تنفيذ مبدأ تقاسم المسؤولية تنفيذاً فعالاً. وسيتحقق الاستقرار الدائم من خلال تقاسم المسؤولية في مجال التعاون من أجل تمويل التنمية وتشجيعها، واستئصال شأفة الفقر، ومكافحة الإرهاب والفساد، وحل المشاكل المتعلقة بالعقابر غير المشروعة. وينبغي للأونكتاد والمجلس أن يجريا المزيد من البحث بشأن مسألة عدم المساواة.

٢١- وقال ممثل الصين إن الانتعاش الاقتصادي العالمي يتواصل. والتجارة العالمية آخذة في النمو، وتزايد تدفقات الاستثمار العابر للحدود، ومع ذلك لا يزال هناك اختلال بين نمو التجارة وتدفقات رأس المال. وبغية مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، ظهرت أشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي والتجاري، مع حدوث زيادة حادة في عدد الترتيبات الإقليمية والثنائية للتجارة الحرة. وثمة أمل كبير في أن تؤدي الجولة الجديدة من المباحثات التجارية المتعددة الأطراف التي تجريها منظمة التجارة العالمية إلى وضع اتفاقية إطارية لتحسين التعاون الدولي المتعدد الأطراف في مجال الاقتصاد والتجارة، ولتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية عالمية مضطردة. وما لم يكن المناخ السياسي الدولي متوافقاً مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن للبلدان النامية أن تندمج بشكل سلس في الاقتصاد العالمي.

٢٢- وهناك تحدّي تواجهه البلدان النامية في الوقت الراهن ويتمثل في القيام بعملية تحرير مفتوحة مع الاحتفاظ بحيز السياسة العامة اللازم. ولا بد للجهود المبذولة حالياً لصياغة قواعد اقتصادية دولية أن تراعي مصالح البلدان النامية. وأثناء جولة الدوحة كان من المهم بشكل خاص مراعاة الوضع المتضرر للبلدان النامية ومساعدتها في تحسين مستوى قدرتها التفاوضية. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تواجه الحاجة إلى إجراء إصلاح هيكلية في اقتصاداتها وأن تتخلى عن الحماية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تحسين تنسيق السياسات الإنمائية التي تهدف إلى تيسير تمويل التنمية، وزيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى البلدان النامية وتحسين البيئة الاقتصادية

الدولية. وما لم يكن هناك نظام اقتصادي دولي منصف لا يمكن للبلدان النامية أن تنفذ بشكل فعال سياسات لتحقيق تنميتها الذاتية أو إجراء إصلاحات اقتصادية مكيفة مع ظروفها الوطنية.

٢٣- وقال ممثل سويسرا إن التبادلات التجارية القوية داخل المنطقة في شرق آسيا، التي تحركها الصين والهند، كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في بلدان هذه المنطقة. وكان هناك تحد هام يتمثل في ضمان أن يكون للتقدم في آسيا آثاراً إيجابية على أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأضاف قائلاً إن الفصل ٤ من تقرير التجارة والتنمية حافل بالمعلومات والتحليل والأفكار المفيدة. وهو متفق على أن تأثير سياسات أسعار الصرف على التجارة الدولية تستحق الاهتمام، ولكنه لا يتفق مع الاستنتاج الرئيسي لهذا الفصل. وقال إن الترتيب المتعدد الأطراف المقترح لسعر الصرف يعادل اقتراح نظام ثابت لسعر صرف في الوقت الذي يلزم فيه إقرار التعديلات في سعر الصرف. بموجب ترتيب متعدد الأطراف بين البلدان المعنية، باستخدام تعادل القوة الشرائية كمياري في اتخاذ القرار. ولم يرد شرح واف لهذه الآلية في التقرير، وهي تفتقر إلى أساس مفاهيمي ومن غير المرجح أن تؤدي إلى أي تحسينات واضحة على نظم أسعار الصرف القائمة. ومن شأن ذلك بعض العناصر المقترحة أن تجعل هذا الترتيب يبدو صعب التنفيذ لأن `١` أسعار الصرف الثابتة عرضة لمخاطر المضاربات؛ و`٢` عند اختيار نظام ملائم لسعر الصرف يجب مراعاة الخصائص الهيكلية للبلدان؛ و`٣` الحكم على مدى المغالاة في تقدير قيمة العملة أو البخس في تقدير قيمتها، وإجراء مفاوضات بشأن ذلك يمكن أن يكون أمراً مرهقاً في غياب نهج مقبول عموماً إزاء تحديد سعر صرف التوازن؛ و`٤` وُثرت مسألة آلية الإنفاذ مفتوحة لمزيد من البحث؛ وقضية فقدان بلد ما لاستقلاله النقدي عاجلها التقرير كأمر ليس له أهمية.

٢٤- وقال ممثل مصر إن أهمية مسألة مجال التحرك المتاح للسياسة العامة في عالم مترابط بصورة شاملة وما يستتبع ذلك من حاجة إلى اتساق السياسات مسألة اعترف بها بالفعل في الدورة الأولى للأونكتاد وأعيد التأكيد عليها الآن في الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في الأونكتاد الحادي عشر. وفي حين أن الحاجة إلى مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، بهذه الصفة، مسألة واضحة بجلاء، فإن طريقة تطبيقه وتنفيذه ليست واضحة تماماً. وبالتالي، يلزم زيادة توضيح ما الذي يستتبعه هذا المفهوم وما لا يستتبعه، حسب ما هو مطلوب في الفقرتين ٨ و٢٦ من توافق آراء ساو باولو. وينبغي أن يستند هذا العمل إلى ثلاث دعائم مستقلة، رغم أنها مترابطة: `١` مواصلة العمل المفاهيمي من قبل الأونكتاد لزيادة توضيح هذا المفهوم والآثار المترتبة عليه ووسائل تطبيقه دون المساس بالنظم الاقتصادية المتعددة الأطراف الحالية؛ و`٢` مواصلة الحوار على المستوى الحكومي الدولي ومن خلال جلسات استماع مستقبلية للمجتمع المدني للسماح لجميع أصحاب المصلحة بإبداء آرائهم؛ و`٣` وإدماج هذه المسألة في جميع جوانب البحوث التي سيضطلع بها الأونكتاد في المستقبل.

٢٥- وقال ممثل بيرو إن ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية بوجه عام والمعادن بوجه خاص يمثل مصدر قلق كبيراً لبيرو. وارتفاع أسعار السلع الأساسية لا ينطوي بالضرورة على إعادة توزيع الدخل من البلدان المستهلكة إلى البلدان المنتجة، لأن الأسعار المرتفعة لا تتحول تلقائياً إلى إيرادات ضريبية مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التذبذب الكبير في أسعار السلع الأساسية إلى زيادة ضعف البلدان المصدرة للسلع الأساسية نتيجة للآثار السلبية المقترنة بمهبط الأسعار. ويمكن لأمانة الأونكتاد أن تنظر في زيادة تقصي حالة البلدان المنتجة للمعادن والمشاكل المصاحبة فيما يتعلق بإدارة أسعار صرف العملات وتنمية القطاعات غير القائمة على التعدين.

٢٦- وقال ممثل سوري لانكا إن مسألة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أصبحت متزايدة الأهمية في سياق الترابط العالمي. وهذه البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ليست مسألة تكنولوجية فحسب بل هي أداة يمكن أن تعود بفوائد تتمثل في الاختيار والتمكين، وتنمية الصناعات والمهارات المحلية، والسيادة والأمن، فضلاً عن الفوائد المالية. وهي تتطور لتصبح مسألة سياسية عالمية رئيسية.

٢٧- وسلّمت ممثلة كوبا بالحاجة إلى اتساق السياسات على الصعيد العالمي وبين السياسات العالمية والسياسات الوطنية من أجل دعم النمو والاستثمار وفرص العمل. وتحسين الإدارة العالمية يتطلب اتساق النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية، فضلاً عن إجراء إصلاحات في هذه النظم، حسب الاقتضاء. وتقع على كاهل الاقتصادات الكبيرة مسؤولية خاصة بالقدر الذي تصمم وتنفذ به سياسات الاقتصاد الكلي التي تخلف آثاراً سلبية مباشرة على اقتصادات البلدان النامية. وأضافت قائلة إن للأونكتاد دوراً هاماً في تعزيز الحوار والمبادرات على الصعيد الدولي اللذين يهدفان إلى تشجيع الاتساق. وتعرض السياسات الليبرالية الجديدة لانتقادات متزايدة، بما في ذلك من الأوساط الأكاديمية والمؤسسات التي صاغتها. ويقوم هذا الانتقاد على التخلف والفقر المستمرين في البلدان التي تبنت النهج الليبرالي. وفي هذا السياق، تتطلب الضرورة الحفاظ على مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوير مفهوم مجال التحرك المتاح للسياسات العامة وأن يضعه موضع التنفيذ.

٢٨- وأعربت عن قلقها إزاء الاتجاهات الحديثة في مجال التعاون الدولي. فالمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض، ولا يوجد دعم سياسي ومالي للمؤسسات الإنمائية الدولية. وأدت التزعة الثنائية المتزايدة الناجمة عن ذلك إلى زيادة الشروط وانخفاض القدرة على توجيه الموارد إلى البلدان التي تشتد حاجتها إليها. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستحدث آليات لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق واستقرار أسعار السلع الأساسية. ومن المهم تحديد مسؤولية الشركات في التجارة الدولية للسلع الأساسية وضمان قيام البلدان المتقدمة بإزالة الحواجز غير التعريفية أو تخفيضها. كما تحتاج البلدان النامية إلى الوصول على نحو أفضل إلى تكنولوجيا الاتصالات. وبالرغم من أهمية التجارة بين الجنوب والجنوب فهي ليست بديلاً للتجارة بين الشمال والجنوب. ومضت تقول إن الدين الخارجي مسألة يجب أن تحظى بأولوية مطلقة نظراً لأنه مرتبط بالفقر. ونظراً

لعدم كفاية البرامج الدولية القائمة الرامية إلى خفض الآثار الاجتماعية المترتبة على الديون، فإن البديل الواقعي الوحيد هو إلغاء الديون. وينبغي النظر في خيارات جديدة للحصول على المزيد من التمويل، بينما ينبغي بذل جهود مضاعفة للوفاء بالالتزام المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٩- وشاطر ممثل بيلاروس الرأي القائل بأن اتساق السياسات الاقتصادية الوطنية هو شرط أساسي للاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. أما فيما يتعلق بمسألة مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، فمن الضروري للبلدان على مختلف مستويات التنمية أن تقطع على نفسها التزامات مختلفة لكي تستفيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتابع قائلاً إن استمرار عدم الاستقرار في الحالة الاقتصادية العالمية يشكل مصدراً للقلق. ولاحظ بأسف اللجوء أو التهديد باللجوء إلى تدابير أحادية الطرف في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وهذا الأمر لا يتماشى مع القانون الدولي ويعرقل التنمية السياسية والاجتماعية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٠- ولاحظ أن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تقوم بدور متزايد الأهمية في التجارة الدولية. وتشكل إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة أمراً رئيسياً بالنسبة للنمو التجاري والاقتصادي المستقبلي للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ولكن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال مركزاً في البلدان المتقدمة. وهذا الأمر حقيقي بالرغم من أن معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هيأت الظروف المواتية لجذب المستثمرين الأجانب. ويحتاج النظام المالي الدولي إلى إصلاح لأنه لم يتمكن من تأمين الاستقرار المالي العالمي. والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية شديدة التعرض لآثار الهزات المالية.

٣١- وقال ممثل فنزويلا إن البلدان النامية تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات الهيكلية للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي الحالي. ومن شأن زيادة اتساق السياسات في الاقتصاد العالمي أن تساعد البلدان النامية على الاستفادة إلى أقصى درجة من الاندماج والحد إلى أقصى درجة من الآثار المعاكسة للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها بلدان أخرى لها تأثير شامل في المجال النقدي. بيد أنه ينبغي للنهج المتعدد الأطراف إزاء الاتساق ألا يجد من مجال التحرك المتاح للسياسة العامة في البلدان النامية. وأضاف قائلاً إن الذي يحتاج إلى ضبط ليس هو مجال التحرك المتاح للسياسة العامة في تلك البلدان التي حاولت جاهدة بلوغ أهدافها الإنمائية الرسمية، وإنما سياسات الجهات الفاعلة الكبيرة ذات التأثير الشامل.

٣٢- ويشكل المنظور التاريخي لتقرير التجارة والتنمية إسهاماً كبيراً. والنظام النقدي الحالي، الذي يتسم بدرجة كبيرة من التذبذب في أسعار صرف العملات، لن يعمل بشكل سليم أو يوفر إمكانية التنبؤ للتجارة والاستثمار ما لم تعتمد قواعد جديدة تجعل من الممكن تقييد وضبط السياسات أو التدابير المتخذة من أجل الحصول على مزايا غير عادلة. وعلى نحو مماثل، لن تستفيد البلدان النامية من المفاوضات التجارية الجديدة ما لم تعزز القواعد بحيث تجعل من

الممكن ضبط السياسات والتدابير الحمائية أو التقليل من أضرارها إلى أدنى حد. وقد أدت تقلبات أسعار الصرف في كثير من الأحيان إلى إبطال المزايا التي تم الحصول عليها من خلال مفاوضات شاقة بشأن الامتيازات التعريفية، وأدت في بعض الحالات إلى أزمات مالية. ونظراً للبعد الدولي في سياسات أسعار الصرف، فمن الضروري دراسة فوائد استحداث آليات متعددة الأطراف في النظام النقدي والمالي الدولي مماثلة لتلك الآليات القائمة في النظام التجاري الدولي. وينبغي لهذه الآليات أن تحافظ على إمكانية أن تحمي البلدان إنتاجها وقيمة صادراتها وأن تبقى على أسعار صرف تنافسية. ويمكن مناقشة هيكل هذه القواعد وفعاليتها في مرحلة لاحقة. وقد رأيت بعض التفسيرات عن خطأ أن مفهوم مجال التحرك المتاح للسياسة العامة يمكن أن يقوض القواعد والضوابط المتعددة الأطراف، وخاصة النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى النقيض من ذلك، من الواضح أنه يمكن للبلدان أن تثير مسائل مشروعة للتفاوض بشأنها في منظمة التجارة العالمية دون استبعاد مناقشة هذه المسائل في أماكن أخرى.

٣٣- ورداً على أسئلة محددة طرحتها بعض الوفود، قال الموظف المسؤول عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إن استخدام أدوات السياسة غير النقدية لمكافحة التضخم من شأنه أن يسمح باستخدام أداة السياسة النقدية بإدارة أسعار صرف العملات. وفيما يتعلق بالسؤال عن الأدوات غير النقدية التي يمكن استخدامها، فإن الأمر يتوقف إلى حد بعيد على الخصائص المحددة لكل بلد من البلدان، مثل هيكلها المؤسسي وهيكل سوق العمل فيها. ولا يمكن أن يوجد نهج واحد يصلح للجميع بالنسبة لهذا السؤال. ووفقاً للنظام النقدي والمالي الحالي، ومع تدفقات رأس المال القصيرة الأجل المتقلبة للغاية، فإن البلدان النامية التي لديها حساب رأسمالي مفتوح ومعدل تضخم أعلى من معدل التضخم في البلدان المتقدمة، تواجه معضلة الاختيار اعتماد أسعار صرف عائمة بحرية، وهو أمر، لأسباب كثيرة، بعيد عن أن يكون حلاً مثالياً، أو كما هو معمول به في كثير من البلدان النامية في الوقت الحالي، القيام على نحو أحادي الطرف بتثبيت أسعار الصرف عند مستوى تنافسي، وهو ما يستتبع احتمال إطلاق عملية تخفيض تنافسي للعملة. واقترح تقرير التجارة والتنمية استحداث نظام نقدي دولي قائم على القواعد كوسيلة للخروج من هذه المعضلة. وفي حين أنه لا يوجد تدبير مقبول عموماً لتحديد مستوى سعر صرف التوازن، فإن وضع قاعدة تستند إلى تكافؤ القوة الشرائية سيكون على الأرجح أفضل الحلول السيئة. ولا يوفر نظام سعر الصرف الثابت حماية كاملة من عدم استقرار أسعار الصرف، ولكنه بالرغم من ذلك يوفر درجة أكبر من الاستقرار من التي توفرها أسعار الصرف العائمة بحرية، وإن كان ذلك في حالة أن لا يكون سعر الصرف مثبت عند مستوى ينطوي على مغالاة في قيمة العملة وفي حالة أن البلد الذي يثبت سعر الصرف لديه فائض في حسابه الجاري.